مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء

الرئيس أعلن خلو مقعد الداهوم بعد أداء الحكومة للقسم بحضور 34 عضوا.. ومقاطعة عدد كبير من النواب

مجلس الأمة يوافق على إلغاء «الحبس الاحتياطي» و«تأجيل أقساط

المجلس يرفض من حيث المبدأ تقرير «التشريعية» عن الاقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل

إقرار مشروع قانون ضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من جائحة «كورونا»

دخول النواب المقاطعين وإبداء اعتراضهم على انعقاد الجلسة

حمدان العارمي معاتباً الحليلة على موقفة

أدى رئيس وأعضاء الحكومة في بداية جلسة مجلس الأمة العادية يوم أمس الثلاثاء اليمين الدستورية وذلك لمباشرة أعمالهم في مجلس الأمة وفقا للمادة 91 من الدستور.

وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلو مقعد الدكتور بدر الداهوم المبطلة عضويته بحكم المحكمة الدستورية وإبلاغ سمو رئيس مجلس الوزراء بذلك لاتخاذ الإجراءات الدستورية المقررة.

وقال الغانم "ذلك يأتي بناء على صدور حكم من المحكمة الدستورية بتاريخ 14 مارس الجاري وتضمن ثلاثة أمور أولا إبطال فوز المطعون ضده بدر الداهوم في انتخابات مجلس الأمة التي أجريت بتاريخ 5 ديسمبر 2020 في الدائرة الخامسة".

وأضاف "ثانيا عدم صحة عضويته بالمجلس.. ثالثا مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة الانتخاب مجددا في الدائرة الخامسة لشغل المقعد النيابي الذي حصل عليه".

ووافق مجلس الأمة على طلب سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء تأجيل الاستجوابات المقدمة إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني نظرا إلى وجود العديد من الملفات العالقة والمهمة والشائكة التي تحتاج إلى جهد وتفان وتعاون ووقت كاف لحلها.

وجاءت نتيجة التصويت على طلب سمو رئيس مجلس الوزراء في جلسة مجلس الأمة العادية اليوم الثلاثاء بموافقة 29 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 34 عضوا.

وكان سمو رئيس مجلس الوزراء أكد في كلمة له بعد انتقال مجلس الأمة إلى بند الاستجوابات "أمامنا عمل ومصلحة عليا للبلد وملفات يجب أن نوليها ما تستحقه من أهمية ونظرا لوجود العديد من الملفات العالقة المهمة والشائكة التي تحتاج إلى جهد وتفان وتعاون".

وأضاف سموه أن "من هذه الملفات الصحة والاقتصاد والتعليم والإسكان والتوظيف ومكافحة الفساد وغيرها من الملفات المهمة التي بحاجة إلى وقت كاف لحلها".

وقال سمو رئيس مجلس الوزراء "نحن على نهاية دور الانعقاد الحالي لذلك فإنني أطلب تأجيل الاستجوابات المقدمة والمزمع تقديمها لي إلى ما بعد نهاية دور الانعقاد الثاني لحل العديد من هذه الملفات ولتحقيق ما فيه مصلحة البلاد والعباد".

وتابع سموه "لقد أكدت في السابق مرارا وتكرارا بأنني مؤمن بالديمقراطية ومتمسك بها ومرحب دائما بالرقابة الإيجابية الفعالة من قبل مجلس الأمة على أعمال السلطة التنفيذية".

وأشار سمو رئيس مجلس الوزراء إلى تقديم النواب استجواب له بعد خمسة أيام من أداء القسم أمام سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح إضافة إلى تقديم استجواب آخر أمس الاثنين قبل أداء القسم أمام مجلس الأمة فيما أعلن نائب آخر أن الاستجوابات تلو الاستجوابات.

وأكد سمو رئيس مجلس الوزراء "أن الاستجواب حق ثابت للنائب إلا أن الدستور ومذكرته التفسيرية واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية نظمت بوضوح شروط وضوابط الاستجواب وبغاية استهدافه للمصلحة العامة وعدم عرقلة العمل والإنجاز وافتعال الأزمات لتحقيق أهداف خاصة".

وزاد سموه "أكدت سابقا بأنني لست من طلاب الكراسي والمساءلة الموضوعية الحقة لا تخيفني وقد ذكرت في أكثر من مناسبة لا لإحالة الاستجواب إلى المحكمة الدستورية أو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية أو مناقشته في جلسة سرية إلا أن ذلك لا يعني عدم تمسكي بالضوابط الدستورية المقررة للاستجواب".

ووافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية على الاقتراحين بقانونين بشأن الحبس الاحتياطي على ممارسة حق التعبير عن الرأي،كما وافق المجلس في المداولة الأولى على الاقتراحين بقانونين بتعديل بعض أحكام قانون الإعلام المرئي والمسموع بما يشمل الحفاظ على حقوق الأفراد وصون حرياتهم،كما وافق على المداولة الأولى على الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر بما يشمل الارتقاء بالمستوى الفكري والثقافي في دولة الكويت.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراحات بقوانين في المداولة الأولى في جلسة المجلس العادية بموافقة 32 عضوا وامتناع عضو واحد من إجمالي الحضور البالغ عددهم 33 عضوا.

ورفض المجلس من حيث المبدأ تقرير اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية عن الاقتراحات بقوانين بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم وعددها "4".

وجاءت نتيجة التصويت على هذا التقرير من حيث المبدأ موافقة ستة أعضاء وعدم موافقة 27 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 33 عضوا.

وأقر المجلس المداولتين الأولى والثانية على مشروع قانون بدعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة فيروس كورونا والاقتراحات بقوانين ذات الصلة.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولتين الأولى والثانية في جلسة المجلس العادية بموافقة إجمالي الحضور البالغ عددهم 33 عضوا.

ووافق المجلس في المداولتين الأولى والثانية على اقتراحات بقانون بشأن تأجيل أقساط القروض ومعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء كورونا وتداعياته.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراحات بقانون في المداولتين الأولى والثانية في جلسة المجلس العادية بموافقة إجمالي الحضور البالغ عددهم 33 عضوا.

وفيما يلي مجريات الجلسة:

الرئيس مرزوق الغانم يفتتح جلسة مجلس الأمة.

الأمين العام عادل اللوغاني يتلو أسماء الحضور والمعتذرين.

الأمين العام لمجلس الأمة يتلو مراسيم استقالة الحكومة وتكليف صباح الخالد رئيسا للحكومة ومرسوم المادة 106 وتأجيل أعمال المجلس بالإضافة إلى مرسوم تشكيل الحكومة.

الحكومة تؤدي القسم في مجلس الأمة.

رئيس الحكومة والوزراء يؤدون القسم الدستوري أمام مجلس الأمة.

الرئيس الغانم: نهنئ السادة الوزراء.. ونتمنى لهم كل التوفيق.

الغانم: تلقيت من الحكومة الدستورية أحكامها في الطعون الانتخابية وانتهت فيه إلى بطلان عضوية بدر الدهوم واستنادا على المادة 84 من الدستور والمادة 18 من اللائحة وبناء عليه.. المجلس يعلن خلو مقعد بدر الداهوم ويبلغ رئيس الوزراء.

هشام الصالح: كما استنكرنا احداث الجلسة الافتتاحية لا بد من استنكار ما حصل في الجلسة الاخيرة بعد قيام نائبين بقطع الميكروفون ونزع الأوراق من الأمين العام.

يوسف الفضالة:يا حكومة هل انتم راضون عن قسمكم أمام أقلية نيابية وهل هذا مقبول لديكم في ظل تواجد الثكنة العسكرية...هذا قسم مجروح.. هذا القسم المهزوز لا يعطي شرعية للحكومة ..وكلامي للنواب أيضا منذ دخلنا المجلس والثقة مفقودة بيننا.. باركودات وغيرها...ادعوكم للحضور وتسجيل موقف بما في ذلك الاستقالة الجماعية وأنا أولكم..وحتى الاستجواب وعدم التعاون أنا أولكم.

مجلس الأمة ينتقل إلى مناقشة تقرير اللجنة التشريعية في شأن العفو الشامل.

الخالد :هناك العديد من الملفات العالقة والمهمة والشائكة التي تحتاج إلى جهد وتفان وتعاون ووقت كاف لحلها

أمامنا عمل ومصلحة عليا للبلد وملفات يجب أن نوليها ما تستحقه

جانب من الجلسة

مداخلة هشام الصالح

.. ويوسف الفضالة